

استبيان لـ «مجموعة ياني» بالتعاون مع «البكان»

العيادات البيطرية
«سوق سوداء» بأسعار فلكية

■ أعد الملف: ماجدة ملاوي، ومنى خليفة

هل تعلم أن جرح قدم كلبك أو القطة الخاصة بك يكلفك تطييبه راتب شهر «موظف عادي» أو ما يعادل 3000 درهم، وذلك في مختلف العيادات البيطرية، في وقت قد لا تكلفك كإنسان الاستشارة الطبية درهماً واحداً في العيادات المختلفة.

يتكرر السيناريو وعيادات غير مرخصة تتحول إلى «سوق سوداء» تقتات على جيوب مربي الحيوانات، وثروات تجنيها العيادات البيطرية المرخصة وغير المرخصة من دخلك دون كلل أو ملل، مستغلة مشاعر الناس تجاه حيواناتهم وتعلقهم بها. «البكان» وقفت على حكايات واطلعت على سلسلة تجاوزات مخالفة للقانون تحتاج لردع وقوانين صارمة تُسنن لتنظيم ترخيص العيادات والرقابة على أسعارها.

نتائج استبيان للرأي أجرته مجموعة «ياني للرفق بالحيوان» بالتعاون مع «البكان» وشمل نحو 200 شخص من المواطنين والمقيمين بالدولة لديهم حيوانات أليفة ويتعاملون مع العيادات البيطرية في القطاع الحكومي والخاص، كشفت عن ضعف في مستوى الخدمات البيطرية الخاصة بالحيوانات الأليفة المقدمة في القطاع الحكومي.

وأكد 39% من المستطلع آراؤهم ضعف هذه الخدمات في القطاع الحكومي، فيما أكد 32% أنها مقبولة، و16% أنها جيدة. في الوقت عينه أكد 36% أن هذه الخدمات في القطاع الخاص مقبولة، وأكد 92% منهم أن أسعارها في القطاع الخاص مبالغ فيها بشكل كبير.

وأجاب 79% من المستبنيين أن ارتفاع أسعار العلاج والخدمات في العيادات البيطرية الخاصة تزيد من معاناة الحيوانات وتؤدي إلى ارتكاب مخالفات جسيمة بحقها، فيما ذكر 76,7% أن غلاء الأسعار يدفع بالكثيرين إلى التخلي عن حيواناتهم. وأكد 56% من المستبنيين أن غلاء الأسعار يدفع البعض إلى اللجوء إلى بدائل أرخص مثل الصيدلاني أو المرض وغير المتخصصين لعلاج حيواناتهم.

وقالت الدكتورة منال المنصوري رئيسة مجموعة ياني للرفق بالحيوان إنه «نتيجة للشكاوى المتعددة التي كانت تصل إلينا في المجموعة، وكذلك تجاربنا الشخصية في علاج الحيوانات الأليفة ارتأينا إجراء هذا الاستطلاع للوقوف على آراء عينة ممن يتعاملون مع العيادات البيطرية الحكومية والخاصة بالدولة، وأهم المشاكل التي تواجههم ورأيهم بمستوى الخدمات والتخصصات والأسعار».

وأوضحت أن الاستبيان أظهر أن نسبة كبيرة ترى أن الأسعار الأساسية مبالغ بها جداً في العيادات البيطرية الخاصة، وتتفوق بعض الأحيان على أسعار العلاج في القطاع الطبي البشري. وذكرت أن «هناك جسعاً واستغلالاً واضحاً لحالات الطوارئ في العيادات البيطرية الخاصة، وعلى سبيل المثال نجد بعض العيادات (بعد التاسعة مساءً) تقوم بمضاعفة الأسعار للخدمات، فمثلاً إذا كانت الأشعة خلال أوقات الدوام بـ100 درهم تصبح 200 درهم، وإذا كانت السوائل الوريدية بـ200 تصبح 400 درهم، مشيرة إلى أن معدل الأسعار للعلاج تبدأ من 300 درهم وقد تنتهي بـ50 ألف درهم». وأشارت إلى أنه «لا توجد لجنة أخطاء طبية للعلاج البيطري، حيث إن البلدية تستقبل الشكاوى ولكن ليست لديهم لجنة خاصة إنما ينظر في الشكاوى طبيب بيطري واحد وهذا غير كافٍ أبداً».

وطالبت المنصوري بتشكيل لجنة طبية تحدثت فائزة فلكناز خريجة أول دفعة في الطب البيطري، والتي تخرجت أخيراً في جامعة الإمارات مع 15 طالبة إماراتية أن مجتمع الإمارات للأسف ما زال ينظر إلى البيطرة على أنها مهنة (مش قد المقام)، على حد وصفها. وأكدت أنها لا تؤمن بما يسميه البعض معوقات، وترى أن العائق الوحيد هو خوف الإنسان من الجديد، فكما هو معلوم أن تخصص الطب البيطري تخصص جديد على المرأة الإماراتية، وقد لا يتقبله المجتمع المحافظ، ولعل السبب يعود لعدم وجود هذا التخصص في السابق بجامعة أو كلية مستقلة معتمدة في دولة الإمارات ونقص الوعي بأهميته، فهو تخصص مرتبط بشغف الإنسان وقدرته على التميز في المجال، وليس له علاقة بكون البيطري امرأة أو رجلاً، بل المعرفة والعلم والخبرة والممارسة



■ كلثم كياف

بيطرية مشابهة في تشكيلا وسياستها وإجراءاتها للجان الموجودة في الهيئات الصحية البشرية.

وتساءلت: «لماذا تتم محاسبة الأطباء البشريين عند حدوث خطأ وإهمال، بينما عدد أخطاء البيطريين أضعاف أضعاف ذلك. وأضافت: «يحق لصاحب الحيوان أن يحظى بشريعات وإجراءات تضمن له حقوقاً مساوية لما يحصل عليه أب تعرض طفله لخطأ أو إهمال طبي».

كما تساءلت: «هناك صيدليات بيطرية معروفة يقوم موظفوها بإعطاء الإبر وإجراء عمليات بأسعار مغرية، نتساءل هنا أين الرقابة؟». وقالت: «بالتأكيد لا يمكن للصيدلاني أن يكون بمهارة الطبيب، ولا يمكن أن يكون لديه جهاز تعقيم، وبالتالي فإن الحيوانات تتعرض لأخطاء جسيمة وانتقال عدوى يعذبها وقد ينهي حياتها».

«إبرة الموت»

وقالت المنصوري إن «ما يُسمى إبرة الموت يعتبر جريمة تمارس بشكل واسع تحت غطاء كلمة (الرحمة)»، مؤكدة أن قانون الإمارات للرفق بالحيوان لا يعترف بهذا الإجراء المسمى «الموت الرحيم». وأكدت أنه «منذ عام 2017 ونحن نطلب من البلدية وضع لائحة تحدد وتنظم هذه الممارسة الخطيرة بحق الحيوانات الأليفة، ولكن هذه اللائحة تتطلب دراسة وقراراً من لجنة مشكلة من البلدية، وادارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ووزارة البيئة وجمعية رفق بالحيوان».

وأوضحت أن «البلدية أقرت خلال آخر اجتماع لنا بهم في مارس بأنهم لم يصدرنا أي تنظيم للقطاع بهذا الشأن ولا زال يطبق في القطاعين قرارات فردية». وأوردت المنصوري بعض الخدمات والتخصصات البيطرية النادرة أو غير الموجودة في الدولة وفقاً للاستبيان الذي أجرته، ومنها علاج السرطانات والأطراف الصناعية والعلاج الطبيعي والعلاج التأهيلي وجراحة المخ والأعصاب والأشعة المقطعية والرنين المغناطيسي والأمراض العصبية وأمراض الكلى وأمراض السكري والطب البديل والإبر الصينية وبعض الفحوص والادوية الخاصة بأمراض معينة خطيرة. وسردت المنصوري قصتها مع عدد من القطط الصغيرة التي أنقذتها من أحد الشوارع، وأخذتها للفحص من الفيروسات، وكان لديها فطريات عرضتها على طبيبة بيطرية والتي بدورها عاجتها بإبرة خاصة وبعدها بساعات أصيبت القطط بالتهننج وأدخلتها للمستشفى لينفق أحدها 200 درهم، و إذا كانت السوائل الوريدية بـ200 تصبح 400 درهم، مشيرة إلى أن معدل الأسعار للعلاج تبدأ من 300 درهم وقد تنتهي بـ50 ألف درهم». وأشارت إلى أنه «لا توجد لجنة أخطاء طبية للعلاج البيطري، حيث إن البلدية تستقبل الشكاوى ولكن ليست لديهم لجنة خاصة إنما ينظر في الشكاوى طبيب بيطري واحد وهذا غير كافٍ أبداً».

وأشارت إلى أنه «لا توجد لجنة أخطاء طبية للعلاج البيطري، حيث إن البلدية تستقبل الشكاوى ولكن ليست لديهم لجنة خاصة إنما ينظر في الشكاوى طبيب بيطري واحد وهذا غير كافٍ أبداً».

كلها أجياديات لهذا التخصص الرائع. وأضافت: مما لا شك فيه أن عناية أهل الإمارات بالحيوان بدأت من قبل الاتحاد وحتى يومنا هذا وخاصة الإبل والخيل، إلا أننا اليوم أغزر ثقافة ووعياً بالعناية بالحيوانات وعلاجها والتعامل معها أكثر من تلك الأيام؛ ففي تلك



■ منال المنصوري

أن العيادة البيطرية في بعض البلديات توفر فحوص دم محدودة جداً لا تتعدى 5 فحوص وبعض التطعيمات فقط، ولا تقدم للجمهور خدمات مثل الأشعة، التصوير التلفزيوني، عمليات الإخصاء والتعقيم، العمليات القيصرية، عمليات العيون وإصلاح الكسور.

قانون

من جانبها أكدت الدكتورة كلثم كياف، رئيس قسم الصحة الحيوانية في وزارة التغير المناخي والبيئة، رداً على أسئلة لـ«البكان» أن تراخيص جميع المنشآت البيطرية بما فيها العلاجية، تخضع للقانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2002 بشأن مزاوله مهنة الطب البيطري وتعديلاته ولائحته التنفيذية والذي ينظم مزاوله المهن الطبية البيطرية و المنشآت البيطرية طبقاً لأفضل الممارسات والمعايير العلمية والدولية. وكشفت أنه يجري العمل حالياً على إعداد وإصدار اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي لمزاوله مهنة الطب البيطري، مشيرة إلى أن أحكام هذا القانون تتضمن التعاريف والمفاهيم الأساسية للقانون واشتراطات تراخيص المهن الطبية البيطرية والمنشآت البيطرية والأحكام والواجبات لممارسة مهنة الطب البيطري إضافة إلى العقوبات والغرامات أنواعها ودرجاتها.

كما نظمت القرارات الوزارية المتعلقة بالاشتراطات الفنية والصحة لتراخيص المنشآت البيطرية مثل (المنشآت التشخيصية والعلاجية والمستودعات والصيدليات البيطري) والشروط والمتطلبات العامة والفنية للمنشآت بالإضافة إلى التجهيزات والمعدات المطلوبة وإعداد اختصاات الكوادر الفنية الواجب تواجدها في المنشأة. وفيما يتعلق بالمعايير والقوانين والأحكام لفرض الرقابة على العيادات البيطرية، أفادت كياف بأن القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2002 وتعديلاته يبرز الدور الرقابي على المنشآت البيطرية كأحد المراكز الرئيسية لحماية الثروة الحيوانية والتي تمثل محورياً مهماً في منظومة الأمن الغذائي.

سياسة موحدة

وأشارت كياف إلى أن أسعار الخدمات المقدمة في العيادات البيطرية تعتمد على مجموعة من العوامل مثل تصنيف العيادة (أولية، تخصصية، شاملة) ونوع الخدمات المقدمة بها، بالإضافة إلى البنية التحتية وموقع العيادة وعدد الكوادر الطبية العاملة فيها، علماً بأنه جار العمل من قبل الوزارة لإعداد السياسة الموحدة لتسعير المستحضرات البيطرية على مستوى الدولة والمزمع البدء في تنفيذها خلال الربع الأخير من العام الحالي، لضمان توفير مستحضرات وخدمات بيطرية بأسعار غير مبالغ فيها، وحول فرض معايير خاصة بخصوص التخصصات الطبية الموجودة في العيادات البيطرية، قالت كياف إن القانون الاتحادي رقم 10 لسنة

ثروات مجانية
تستغل مشاعر
الناس تجاه
حيواناتهم وتعلقهم
بهاتساؤلات عن أسباب
محاسبة أخطاء
الأطباء البشريين
وإهمال البيطريين«إبرة الموت» جريمة
تمارس بشكل واسع
تحت غطاء كلمة
الرحمةلائحة تنفيذية
لقانون مزاوله مهنة
الطب البيطري

تجارة «رأس مالها» جيبك

إن كنت مُقَدِّماً على تبني حيوان، عليك أن تنتظر وتعمق التفكير في صنع ثروة جيدة ومصروف مستدام لتستطيع إعالة حيوانك الأليف. هذه ليست مزحة إنما هي حقيقة أكدتها نتائج استبيان مجموعة «ياني» للرفق بالحيوان، بالتعاون مع «البكان» لشريحة من مربي الحيوانات، وبين التفاوت غير منطقي في أسعار العلاج والخدمات الطبية في العيادات البيطرية التي تصل إلى أضعاف أسعار العلاج في العيادات البشرية.

الاستشارة	فحص الدم	تنظيف الأسنان	الأشعة المقطعية
البشري 300 درهم	البشري 150 درهم	البشري 200 درهم	البشري 2000 درهم
البيطري 200 درهم	البيطري 200 درهم	البيطري 700 درهم	البيطري 3000 درهم



3000 درهم لخياطة جرح حيوان مع البقاء بالمستشفى 3 أيام

6000 درهم علمية لكسر حوض حيوان

3000 درهم فحوص روتينية (فحص الدم وفحص عام)

تخريج 16 إماراتية في أول دفعة للطب البيطري في جامعة الإمارات

تحسين كفاءة الماشية والحيوانات المستخدمة في السباقات والحيوانات الأليفة والحياة البرية في الدولة، كما يساهم بفعالية في توفير قوى عاملة وطنية ذات كفاءة عالية في ظل وجود أكثر من 400 طبيب بيطري يعملون في الدولة، ورفع نسبة التوطين في هذه المهنة. كما يدعم البرنامج توفير فرص متنوعة للخريجين تتجلى في المجال البحثي في الطب البيطري، والفحص الغذائي والصحي والخدمات الإدارية في البلديات، وإنتاج الأغذية والخدمات البيطرية وتنمية الرعاية الحيوانية والعناية البيطرية وإدارة الحياة البرية.

وجاء إنشاء قسم العلوم البيطرية في جامعة الإمارات لتلبية الطلب الزائد على الأطباء البيطريين المؤهلين في مجال الصحة الحيوانية والرعاية والإنتاج.

المجتمع بأمراضها وكيفية التعامل معها وحقوقها ونحو ذلك لتنشئة جيل إماراتي واع أكثر بأهمية الطبيب البيطري ودوره في الدولة. وكانت جامعة الإمارات قد احتفلت قبل أيام بتخريج 16 طالبة من أول دفعة في العلوم البيطرية، وهي أول دفعة تتخرج بهذا التخصص محلياً، والذي يعتبر أحد أهم التخصصات الجديدة التي دشنتها جامعة الإمارات لتلبية سوق العمل بالدولة. وخلال خمس سنوات دراسية ضمن برنامج الدراسة من 152 ساعة معتمدة وطرح التخصص الجديد معلومات قيمة ودقيقة مبنية على رؤية علمية ونظرية تتعلق بالثقافة الإسلامية المتعلقة بذيخ الحيوانات، والأخلاقيات الدولية المتعارف عليها، وتجارة الأغذية عالمياً، وأساسيات البيولوجيا، والتشريح، والأمراض المعدية. وسيساهم هذا التخصص في

فحسب، بل هي رمز وطني من خلال سباقات الخيل والإبل والحصول على مراكز عالمية بالسباقات، وفرصة العمل كطبيبة بيطرية يتاح لي في المختبر أو الكتابة والبحث أو العمل مع الخيل مباشرة، وهو ما أفضله حقيقة؛ لأنني منذ نعومة أظفاري وأنا أعشق الخيل وسباقات الخيل، وتخصصت في هذا المسار فلا أستطيع تقبل فكرة العمل بعيداً عن صهيلي أو رائحته ولمعة عينه، لكن إن دعنتني بلادي للقيام بالبحوث العلمية عن الخيل ومجال تخصصي فلن أمانع بالتأكيد.

وقالت: عدد المواطنين المتخصصين في مجال الطب البيطري بدأ يتزايد في الآونة الأخيرة، غير أننا ما زلنا نحتاج إلى رفع الوعي أكثر عن أهمية هذا التخصص وأهمية الحيوان - وهذا لا يخفى على أحد - لكننا نحتاج للتذكير أكثر بذلك وزيادة ثقافة

فائزة فلكناز:
مجتمعنا يرى أن
البيطرة «مش قد
المقام»

الأيام كانت الأعشاب والخبرة من التعامل مع الحيوان التي يجتهد فيها أجدادنا دون مرجع علمي، بينما اليوم العلم والممارسة والخبرة عوامل مطلوبة للتقدم في هذا المجال. وتابعت: الحيوانات ليست مصدراً للطعام والشراب وتعزيز الاقتصاد

معاناة أصحاب الحيوانات.. مفارقات غريبة

قاموا فقط بخياطة اللحم خارجياً ولم يصلحوا الكسر، وكان الوقت متأخراً فأضطروا لبتر الرجل.

وقال سالم من رأس الخيمة إنه أنقذ قطاً شيرازياً من الشارع، كان لديه فقط فطريات وفقر دم وأسنان متعفنة، في العيادة الحكومية اقترح الطبيب إعطائه «إبرة الموت» لأنه قال إن التكلفة ستكون عالية.

وقال «يازو» الذي يقيم في مدينة العين إنه وضع قطه في جناح إحدى العيادات لمدة أسبوع وقت سفره، وعاد ليجده مصاباً بمرض خطير، فأوهمه الطبيب بأنه مرض

ورائي وسيشفى من نفسه، ليكتشف فيما بعد أنه مرض ينتقل بالعدوى وسبب العدوى هو العيادة.

أما زينب من عجمان فتقول: «أعطى الطبيب تطعماً لقط مولود حديثاً مع علمه أنه أقل من شهرين.. ونفق».

وتقول (م. و) إن العيادة لم تتمكن من تشخيص المرض الذي أصيب به القط، وكانوا يطلبون الآلاف لإجراء الفحوص، وبالرغم من أن راتبها متدنٍ لم تستطع أن ترفض لأنه لم يكن لديها خيار آخر، ووصلت الفواتير إلى 6 آلاف درهم دون نتيجة، في النهاية ألغته في عيادة أخرى وكانت تجربة مريرة. وتقول أسماء إن الكثير من العيادات في الشارقة تفتقر لأجهزة الفحوص، ويعتمدون على التخمينات، وأضطر دائماً للمرور على عيادات متعددة وصراف الكثير لأصل إلى علاج. وحدثنا فواز كنعان قصته مع العيادات البيطرية عندما أجرى عمليات تعقيم له فقط في عيادة حكومية، جميعها أصيبت بالتهابات وفنقات ما اضطره إلى أخذهم إلى عيادة خاصة لعلاجهم، كما أن الطبيب أجرى عملية تعقيم لقط ذكر وكأنه أنثى.

وتقول رانيا فهد التي تقيم في دبي إنها دفعت 4 آلاف درهم لإصلاح كسر في رجل قطتها. وقالت ليلي الحوراني، التي تقيم في أبوظبي، إنها أنقذت قطة وتبنتها عائلة لكنهم سرعان ما تخلوا عنها لأنها أصيبت بكسر ولم يستطيعوا دفع تكاليف عملتها، حيث دفعت 7 آلاف درهم، إنه يعادل راتب شخص كيف يمكنهم فعل ذلك بنا؟

أما إيمان بحيري من الشارقة فقد أكدت أن العيادة رفضت دخول قطتها للعناية لأنها آنذاك لم تكن تملك مبلغ 3 آلاف درهم مقدماً (دفعة أولى) وهو المبلغ الذي طلبه الطبيب البيطري ما اضطرها للعودة إلى المنزل ونفقت القطة.

أما ربيع المرعي من دبي فيصف بعض العيادات الخاصة «بمصاصي الدماء»، يسحبون أكبر قدر ممكن وقت دخول الحيوان تحسب ذريعة الفحوص.

مفارقات غريبة تكشف عن معاناة أصحاب حيوانات أليفة في العيادات البيطرية ذكرها أصحابها لـ«البيان» ممن شاركوا في الاستبيان حيث قالت كاترينا ليشينكو المقيمة في دبي: «أنقذت قطة مدهوسة من الشارع لدي كسر في قدمها فذهبت بها لعيادة بيطرية خاصة وخلال وجودها في العيادة أصيبت بعدوى بكتيرية خطيرة في الرئة، وبعدوى في العينين، وفي الأسابيع التالية بدأت أعضاؤها في الفشل، طلبنا مراراً من الأطباء إجراء زرع للدم والبول لمعرفة السبب، ولكن تعاملهم كان بطيئاً وضيعوا الوقت في العديد من الفحوص الأخرى، أخيراً بعد أن أجروا عملية الزرع، نفقت القطة من فشل في القلب، فاتورة القطة التي أتينا بها فقط لعلاج كسر في الرجل وصلت إلى 20 ألف درهم».

وقالت إيلين التي تقيم في عجمان إنها ذهبت بنعامة لعلاجها في عيادة تدعى خبرتها في علاج النعام، لتكتشف أن الطبيب لا يفقه شيئاً في علاج النعام، حيث لم تشف النعامة ورفض الطبيب تسليمها إلا بعد أن دفعت 7 آلاف درهم. أما موزة لواته فقد أكدت أن قطها «ليو» كان سليماً، واقترح البيطري إعطائه حقنة تقوية للكل، فأصيب بفشل كلوي، مضيفة: «تعذبت وأنا أنقل به من عيادة لأخرى وهو يتألم ويستفرغ، وللأسف بعد فترة نفق». وقال «سان»، أحد المقيمين في دبي، إنه كانت لديه قطة في حالة ولادة والجين ناقص في داخلها وأخذها للطوارئ في إحدى العيادات الخاصة لكن الطبيب لم يجر العملية بشكل صحيح، فأضطر إلى إجراء عملية أخرى في عيادة أخرى بتكلفة 4000 درهم ما سبب له ضرراً نفسياً.

وأضافت: «كما تقوم بعض المنشآت ببيع أدوية بيطرية منتهية الصلاحية أو عرض أدوية بيطرية غير مستوفية لشروط التداول، حيث لا يوجد عليها كل البيانات الخاصة بالبطاقة التعريفية أو عدم وجود تواريخ صلاحية. وحول دور الوزارة في الرقابة على العيادات البيطرية والتفتيش الدوري، أفادت وزيرة التغيير المناخي والبيئة أنه يتم التدقيق على الشكاوى المقدمة والتحقق منها من خلال فريق الامتثال البيئي في الوزارة وإعداد التقارير الفنية فيما يخص المخالفات التي يتم رصدها في المنشأة ومن ثم يتم رفعها إلى لجنة التراخيص الطبية البيطرية للنظر فيها وتوقيع الجزاءات الإدارية التأديبية التي أقرها القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2002 وتعديلاته، والتي تطبق على الطبيب البيطري وتضم لفت النظر ثم الإنذار ثم الإيقاف لمدة لا تزيد عن 3 أشهر، وإذا تجاوزت هذه المدة لا تخضع لمهنة الطب البيطري لمدة لا تزيد عن 3 أشهر، وهذا بالإضافة إلى سحب الترخيص وسحب الاسم من سجل الأطباء البيطريين.

وأكدت أن الوزارة تتلقى كافة الشكاوى من خلال مجموعة من القنوات منها الرقم المياسر 8003050، نظام الاقتراحات والشكاوى على موقع الوزارة.

وأضافت: «كما تقوم بعض المنشآت ببيع أدوية بيطرية منتهية الصلاحية أو عرض أدوية بيطرية غير مستوفية لشروط التداول، حيث لا يوجد عليها كل البيانات الخاصة بالبطاقة التعريفية أو عدم وجود تواريخ صلاحية. وحول دور الوزارة في الرقابة على العيادات البيطرية والتفتيش الدوري، أفادت وزيرة التغيير المناخي والبيئة أنه يتم التدقيق على الشكاوى المقدمة والتحقق منها من خلال فريق الامتثال البيئي في الوزارة وإعداد التقارير الفنية فيما يخص المخالفات التي يتم رصدها في المنشأة ومن ثم يتم رفعها إلى لجنة التراخيص الطبية البيطرية للنظر فيها وتوقيع الجزاءات الإدارية التأديبية التي أقرها القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2002 وتعديلاته، والتي تطبق على الطبيب البيطري وتضم لفت النظر ثم الإنذار ثم الإيقاف لمدة لا تزيد عن 3 أشهر، وإذا تجاوزت هذه المدة لا تخضع لمهنة الطب البيطري لمدة لا تزيد عن 3 أشهر، وهذا بالإضافة إلى سحب الترخيص وسحب الاسم من سجل الأطباء البيطريين.

وأكدت أن الوزارة تتلقى كافة الشكاوى من خلال مجموعة من القنوات منها الرقم المياسر 8003050، نظام الاقتراحات والشكاوى على موقع الوزارة.

أفادت هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية أن ترخيص العيادات البيطرية في أبوظبي يتم من خلال تقديم المتعامل بطلب الرخصة التجارية لدائرة التنمية الاقتصادية، والتي بدورها ترسله إلكترونياً لجميع الجهات المعنية من بينها هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية، حيث يقوم مفتش الجهاز باستلام الطلب والتواصل مع المتعامل لتنسيق زيارة الترخيص، إذا كانت العيادة مستوفية للاشتراطات الفنية والصحية تتم الموافقة المبدئية على أن يقوم المتعامل بالتواصل مع الهيئة قبل ممارسة النشاط للتأكد من استيفائه للاشتراطات ومن ثم إصدار شهادة عدم معانعة، إذا لم تكن العيادة مستوفية للاشتراطات يتم رفض الطلب، ومن ثم يقوم المتعامل باستيفاء الاشتراطات وتقديم طلب جديد.

وأشارت الهيئة أنه يوجد بإمارة أبوظبي 32 عيادة بيطرية خاصة و27 عيادة ومستشفى ووعين حكومياً، وورد للهيئة بشأن المنشآت البيطرية خلال العام الماضي 17 بلاغاً، وكانت بشأن عدم تواجد الطبيب البيطري بالعيادة، وحول أهم المعايير



ادعاء

وقالت إيلين التي تقيم في عجمان إنها ذهبت بنعامة لعلاجها في عيادة تدعى خبرتها في علاج النعام، لتكتشف أن الطبيب لا يفقه شيئاً في علاج النعام، حيث لم تشف النعامة ورفض الطبيب تسليمها إلا بعد أن دفعت 7 آلاف درهم. أما موزة لواته فقد أكدت أن قطها «ليو» كان سليماً، واقترح البيطري إعطائه حقنة تقوية للكل، فأصيب بفشل كلوي، مضيفة: «تعذبت وأنا أنقل به من عيادة لأخرى وهو يتألم ويستفرغ، وللأسف بعد فترة نفق». وقال «سان»، أحد المقيمين في دبي، إنه كانت لديه قطة في حالة ولادة والجين ناقص في داخلها وأخذها للطوارئ في إحدى العيادات الخاصة لكن الطبيب لم يجر العملية بشكل صحيح، فأضطر إلى إجراء عملية أخرى في عيادة أخرى بتكلفة 4000 درهم ما سبب له ضرراً نفسياً.

وأضافت: «كما تقوم بعض المنشآت ببيع أدوية بيطرية منتهية الصلاحية أو عرض أدوية بيطرية غير مستوفية لشروط التداول، حيث لا يوجد عليها كل البيانات الخاصة بالبطاقة التعريفية أو عدم وجود تواريخ صلاحية. وحول دور الوزارة في الرقابة على العيادات البيطرية والتفتيش الدوري، أفادت وزيرة التغيير المناخي والبيئة أنه يتم التدقيق على الشكاوى المقدمة والتحقق منها من خلال فريق الامتثال البيئي في الوزارة وإعداد التقارير الفنية فيما يخص المخالفات التي يتم رصدها في المنشأة ومن ثم يتم رفعها إلى لجنة التراخيص الطبية البيطرية للنظر فيها وتوقيع الجزاءات الإدارية التأديبية التي أقرها القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2002 وتعديلاته، والتي تطبق على الطبيب البيطري وتضم لفت النظر ثم الإنذار ثم الإيقاف لمدة لا تزيد عن 3 أشهر، وإذا تجاوزت هذه المدة لا تخضع لمهنة الطب البيطري لمدة لا تزيد عن 3 أشهر، وهذا بالإضافة إلى سحب الترخيص وسحب الاسم من سجل الأطباء البيطريين.

وأكدت أن الوزارة تتلقى كافة الشكاوى من خلال مجموعة من القنوات منها الرقم المياسر 8003050، نظام الاقتراحات والشكاوى على موقع الوزارة.

وأضافت: «كما تقوم بعض المنشآت ببيع أدوية بيطرية منتهية الصلاحية أو عرض أدوية بيطرية غير مستوفية لشروط التداول، حيث لا يوجد عليها كل البيانات الخاصة بالبطاقة التعريفية أو عدم وجود تواريخ صلاحية. وحول دور الوزارة في الرقابة على العيادات البيطرية والتفتيش الدوري، أفادت وزيرة التغيير المناخي والبيئة أنه يتم التدقيق على الشكاوى المقدمة والتحقق منها من خلال فريق الامتثال البيئي في الوزارة وإعداد التقارير الفنية فيما يخص المخالفات التي يتم رصدها في المنشأة ومن ثم يتم رفعها إلى لجنة التراخيص الطبية البيطرية للنظر فيها وتوقيع الجزاءات الإدارية التأديبية التي أقرها القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2002 وتعديلاته، والتي تطبق على الطبيب البيطري وتضم لفت النظر ثم الإنذار ثم الإيقاف لمدة لا تزيد عن 3 أشهر، وإذا تجاوزت هذه المدة لا تخضع لمهنة الطب البيطري لمدة لا تزيد عن 3 أشهر، وهذا بالإضافة إلى سحب الترخيص وسحب الاسم من سجل الأطباء البيطريين.

وأكدت أن الوزارة تتلقى كافة الشكاوى من خلال مجموعة من القنوات منها الرقم المياسر 8003050، نظام الاقتراحات والشكاوى على موقع الوزارة.

وأضافت: «كما تقوم بعض المنشآت ببيع أدوية بيطرية منتهية الصلاحية أو عرض أدوية بيطرية غير مستوفية لشروط التداول، حيث لا يوجد عليها كل البيانات الخاصة بالبطاقة التعريفية أو عدم وجود تواريخ صلاحية. وحول دور الوزارة في الرقابة على العيادات البيطرية والتفتيش الدوري، أفادت وزيرة التغيير المناخي والبيئة أنه يتم التدقيق على الشكاوى المقدمة والتحقق منها من خلال فريق الامتثال البيئي في الوزارة وإعداد التقارير الفنية فيما يخص المخالفات التي يتم رصدها في المنشأة ومن ثم يتم رفعها إلى لجنة التراخيص الطبية البيطرية للنظر فيها وتوقيع الجزاءات الإدارية التأديبية التي أقرها القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2002 وتعديلاته، والتي تطبق على الطبيب البيطري وتضم لفت النظر ثم الإنذار ثم الإيقاف لمدة لا تزيد عن 3 أشهر، وإذا تجاوزت هذه المدة لا تخضع لمهنة الطب البيطري لمدة لا تزيد عن 3 أشهر، وهذا بالإضافة إلى سحب الترخيص وسحب الاسم من سجل الأطباء البيطريين.

2002 وتعديلاته يحدد كافة الوثائق والمستندات والاشتراطات والضوابط والإجراءات للحصول على تراخيص مزاوله المهنة الطبية البيطرية المطلوب لإجراء الترخيص، بالإضافة إلى تصنيف هذه المهنة بما يتوافق مع الأنشطة المطلوب العمل فيها.

وفيما يخص عدد المخالفات التي وردت للجنة التراخيص الطبية البيطرية وأنواعها، أفادت كيان بأنه تم التعامل في عام 2018 مع 54 منشأة بيطرية، حيث تم رصد عدد من المخالفات فيها، كممارسة أنشطة مخالفة للقانون الاتحادي رقم (10) لسنة 2002 بشأن مزاوله مهنة الطب البيطري ولانتهه التنفيذية وعدم تطبيق الممارسات الطبية السليمة وتوخي الطبيب البيطري في أداء عمله ما تقتضيه المهنة من الدقة والأمانة والمحافظة على سلوكيات المهنة. ومن المخالفات أيضاً عدم مطابقة المنشآت للشروط والوصفات الفنية والصحية حسب التشريعات المنظمة والمعمول بها في الدولة، وضبط عدد من المنشآت التي تمارس نشاطها دون وجود طبيب بيطري حاصل على ترخيص بمزاولة المهنة صادر من الوزارة، أو أن ترخيص الطبيب منتهي الصلاحية.

وأضافت: «كما تقوم بعض المنشآت ببيع أدوية بيطرية منتهية الصلاحية أو عرض أدوية بيطرية غير مستوفية لشروط التداول، حيث لا يوجد عليها كل البيانات الخاصة بالبطاقة التعريفية أو عدم وجود تواريخ صلاحية. وحول دور الوزارة في الرقابة على العيادات البيطرية والتفتيش الدوري، أفادت وزيرة التغيير المناخي والبيئة أنه يتم التدقيق على الشكاوى المقدمة والتحقق منها من خلال فريق الامتثال البيئي في الوزارة وإعداد التقارير الفنية فيما يخص المخالفات التي يتم رصدها في المنشأة ومن ثم يتم رفعها إلى لجنة التراخيص الطبية البيطرية للنظر فيها وتوقيع الجزاءات الإدارية التأديبية التي أقرها القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2002 وتعديلاته، والتي تطبق على الطبيب البيطري وتضم لفت النظر ثم الإنذار ثم الإيقاف لمدة لا تزيد عن 3 أشهر، وإذا تجاوزت هذه المدة لا تخضع لمهنة الطب البيطري لمدة لا تزيد عن 3 أشهر، وهذا بالإضافة إلى سحب الترخيص وسحب الاسم من سجل الأطباء البيطريين.

وأكدت أن الوزارة تتلقى كافة الشكاوى من خلال مجموعة من القنوات منها الرقم المياسر 8003050، نظام الاقتراحات والشكاوى على موقع الوزارة.

وأضافت: «كما تقوم بعض المنشآت ببيع أدوية بيطرية منتهية الصلاحية أو عرض أدوية بيطرية غير مستوفية لشروط التداول، حيث لا يوجد عليها كل البيانات الخاصة بالبطاقة التعريفية أو عدم وجود تواريخ صلاحية. وحول دور الوزارة في الرقابة على العيادات البيطرية والتفتيش الدوري، أفادت وزيرة التغيير المناخي والبيئة أنه يتم التدقيق على الشكاوى المقدمة والتحقق منها من خلال فريق الامتثال البيئي في الوزارة وإعداد التقارير الفنية فيما يخص المخالفات التي يتم رصدها في المنشأة ومن ثم يتم رفعها إلى لجنة التراخيص الطبية البيطرية للنظر فيها وتوقيع الجزاءات الإدارية التأديبية التي أقرها القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2002 وتعديلاته، والتي تطبق على الطبيب البيطري وتضم لفت النظر ثم الإنذار ثم الإيقاف لمدة لا تزيد عن 3 أشهر، وإذا تجاوزت هذه المدة لا تخضع لمهنة الطب البيطري لمدة لا تزيد عن 3 أشهر، وهذا بالإضافة إلى سحب الترخيص وسحب الاسم من سجل الأطباء البيطريين.



«تدوير»: التعامل مع الحيوانات ضمن المعايير العالمية

بشكل كامل ضمن حركة السيارة وربطها بأوامر العمل الإلكترونية. وأضاف المركز أنه تبيّن رحلة العلاج والكشف على هذه الحيوانات، إذ يقوم فريق طبي متخصص بتخصصات بيطرية متنوعة بتقديم الرعاية الطبية الكاملة للتأكد من سلامتها وعلاجها في حالة كانت مصابة، ثم يتم إعادة هذه الحيوانات إلى بيتها التي تم أخذها منها، فيما لا يتم إعادة الكلاب السائبة نظراً لخطورتها، إذ يوفر المستشفى لها المأوى المناسب، وعرضها للتبني.

وقد بلغ عدد الحيوانات التي تم التعامل معها خلال العام الماضي 5569 قطة و2,083 كلباً و16 ثعلباً و8427 جملاً و25 أخرى.

استخدام أقفاص مخصصة ذات معايير عالمية، ومن ثم حجزها في غرف مجهزة وتقديم المأكل والمشرّب لها، من ثم يتم نقلها إلى العيادات البيطرية في مركبات مجهزة ومكيفة للقيام بالفحص الطبي وإجراء عملية التعقيم لها لمنع تكاثرها وإعطائها علامة مميزة على الأذن، ومن ثم يتم إرجاعها للبيئة التي تم اصطيادها منها. وأكد أنه يتم متابعة حركة السيارات من خلال نظام إدارة مكافحة الأفات، والذي يساهم في متابعة الإجراء

مع كل من الحيوانات الكبيرة والتي تشمل (الجمال، الأبقار وما في حكمها) والحيوانات الصغيرة (القطط والكلاب، الثعالب وما في حكمها) والتي تعتمد على اتباع أفضل المعايير والتوصيات المعتمدة من جمعيات الرفق بالحيوان المحلية والعالمية، والتي تراعي الرفق بالحيوان وعدم تعريضه للأذى.

وأوضح أنه يتم التعامل مع الحيوانات الصغيرة ضمن المعايير العالمية التي تراعي الرفق بالحيوان وعدم تعريضه للأذى باتباع ما يعرف بسياسة منع التكاثر والإرجاع (TNR)، والتي تتلخص بصيد الحيوانات دون إلحاق الأذى بها من خلال

أكد مركز إدارة النفايات في أبوظبي «تدوير» أنه يسعى بشكل دؤوب في العاصمة أبوظبي لتنفيذ البرامج البيئية والصحية الهادفة إلى تقليل الحيوانات السائبة ومحاوله السيطرة عليها واحتوائها، وخصوصاً المصاب منها بأمراض خطيرة، وذلك من خلال عملية التفتيش والرصد والمتابعة الدائمة، بالإضافة إلى تلقي بلاغات من الجمهور والتعامل معها من خلال فنيين مدربين، وذلك في إطار من أجل المساعي الرحيمة للرفق بالحيوان من جهة، والحفاظ على البيئة والحد من تفشي الأمراض التي تنقلها الحيوانات إلى الإنسان من جهة أخرى. وأفاد مركز إدارة النفايات «تدوير» أنه يتم التعامل

أكد مركز إدارة النفايات في أبوظبي «تدوير» أنه يسعى بشكل دؤوب في العاصمة أبوظبي لتنفيذ البرامج البيئية والصحية الهادفة إلى تقليل الحيوانات السائبة ومحاوله السيطرة عليها واحتوائها، وخصوصاً المصاب منها بأمراض خطيرة، وذلك من خلال عملية التفتيش والرصد والمتابعة الدائمة، بالإضافة إلى تلقي بلاغات من الجمهور والتعامل معها من خلال فنيين مدربين، وذلك في إطار من أجل المساعي الرحيمة للرفق بالحيوان من جهة، والحفاظ على البيئة والحد من تفشي الأمراض التي تنقلها الحيوانات إلى الإنسان من جهة أخرى. وأفاد مركز إدارة النفايات «تدوير» أنه يتم التعامل

أكد مركز إدارة النفايات في أبوظبي «تدوير» أنه يسعى بشكل دؤوب في العاصمة أبوظبي لتنفيذ البرامج البيئية والصحية الهادفة إلى تقليل الحيوانات السائبة ومحاوله السيطرة عليها واحتوائها، وخصوصاً المصاب منها بأمراض خطيرة، وذلك من خلال عملية التفتيش والرصد والمتابعة الدائمة، بالإضافة إلى تلقي بلاغات من الجمهور والتعامل معها من خلال فنيين مدربين، وذلك في إطار من أجل المساعي الرحيمة للرفق بالحيوان من جهة، والحفاظ على البيئة والحد من تفشي الأمراض التي تنقلها الحيوانات إلى الإنسان من جهة أخرى. وأفاد مركز إدارة النفايات «تدوير» أنه يتم التعامل

